المختبرات الجهوية للبحث التربوي: بين جودة التصور وإكراهات التنزيل

د. جمال بندحمان

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين الدارالبيضاء سطات

تحتاج الممارسة المتبصرة إلى بوصلة موجهة مؤسسة على قواعد علمية، محددة الأهداف والآليات،ومرتبطة بقاعدة مرجعية في صيغتها العلمية والمؤسسية،حيث تضمن الأولى النجاعة النظرية، وتضمن الثانية إجراءات التنفيذ.

سنختبر هذه القاعدة من خلال الحديث عن طبيعة الممارسة التربوية في علاقتها بالبحث التربوي،وفي علاقتهما معا بالمؤسسة بمعناها التشريعي والتدبيري. ذلك أن البحث هو الإطار الذي يجعل الممارسة التربوية أكثر عقلانية، وأكثر فعالية بحكم قدرته على تقديم أجوبة لمختلف الأسئلة التي يمكن أن تواجه المنظومة في جوانبها المتعددة،غير أن كل ذلك رهين بمدى توافر إرادة مؤسسية صورتها النظرية التشريعات والمراسيم،وصورتها التنفيذية الإمكانات التي يتم وضعها رهن إشارة المنخرطين في التنفيذ سواء أكانوا مؤسسات أم أفرادا،إضافة إلى وجود استراتيجية وطنية وجهوية ومحلية تقرن التنظير بالتفعيل. هكذا، إذا سألنا عن هذه المرتكزات وجدناها محددة في مرجعيات من قبيل الميثاق الوطني للتربية والتكوين(الدعامة 15)، وفي المخطط الاستعجالي (E1P8)، وفي توصيات اليوم الدراسي حول وضعية البحث التربوي بالمغرب المنعقد بتاريخ 27 نونبر2008 بالمركز التربوي الجهوي بآسفي، وفي المذكرتين الوزاريتين 178 و179 بتاريخ 23 دجنبر2009؛ وتقرير اللقاءات الجهوية حول إرساء بنيات البحث التربوي في الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين المنظمة في الفترة ما بين 15أبريل و16 مارس2010، وغيرذلك مما لايتسع المقام لذكره.

فعالية هذا الوضع التشريعي والتنظيمي لاتبدو متناغمة مع الممارسات التجريبية التي تقدمها أجهزة البحث الوطنية والجهوية رغم وجود مراكز جهوية لمهن التربية والتكوين أناط بها المشرع مهام البحث التربوي إنتاجا وتدريسا، وأكاديميات جهوية للتربية والتكوين قدم لها المشرع ما يسمح بتأسيس مختبرات إقليمية ومحلية وجهوية للبحث التربوي. وعدم التناغم هذا يسائل مختلف مستويات القرار التربوي محليا،ووطنيا،وجهويا . وكي يكون حديثنا مبنيا على أسس موضوعية سنستشهد نموذجين أحدهما وطني له بعد تنظيمي، و تقييمي، والنموذج الثاني له ارتباط بالبحث الإقليمي والجهوي.

النموذج الوطني المقصود تقدمه مجموعة وثائق صادرة عن الوحدة المركزية للبحث التربوي مثل (مشروع الإطار التنظيمي للمختبرات الجهوية للبحث التربوي(2011)،أو (دليل فرق البحث الجهوية)، أو غيرهما من الوثائق التنظيمية، ولقاءات التقييم التي تعطي فكرة جيدة عن الطموح الذي كان يحدو القائمين على تدبير الشأن التربوي وطنيا، والذي يبدو أنه لم يقرن باستراتيجية بعيدة المدى تعتمد دفتر تحملات لا يعتبر البحث مهمة ثانية بعد التأطير، أو أنها مهمة تطوعية ينجزها من يرغب في ذلك، أو أنها مجال لتحقيق الطموحات الفردية دون استحضار إكراهات الممارسة بشقيها المادي والمعرفي.ولعل جزءا من عدم قدرة هذا الطموح على التحقق ميدانيا يرجع إلى جعل البحث التربوي مهمة زائدة عن غلاف الالتزامات اليومية بالنسبة للنيابات التعليمية(المديريات حاليا) ، وترفا فوق الحاجة بالنسبة للأكاديميات التي تعاملت مع مختلف التصورات بمنطق الأسماء والأرقام،وادعاء الوفاء بالالتزامات المسطرة مركزيا. فالبعودة إلى دليل فرق البحث التربوي الجهوية الصادر عن الوحدة المركزية للبحث التربوي سنجد لوائح،وأسماء،وهيئات،وعناوين لبحوث متباينة لا يجمعها خيط ناظم، ولا تسير وفق تصور يجعلها إجابات عن حاجات موضوعية، كما أن بعضها يرتبط بالبحث النظري الذي،رغم أهميته، لا يخدم إشكالات المؤسسة التعليمية وقضاياها التربوية ، كما أن الالتزامات الواردة في الوثيقة التنظيمية لم تفعل عمليا؛ إذ تتحدث عن الرفع من قدرات فرق البحث من

خلال التكوينات،وعن تثمين عمل الفرق من خلال نشر البحوث و إقامة الندوات والملتقيات، والمشاركة في المباراة الخاصة بالبحث التربوي، إضافة إلى الحديث عن التمويلات والشراكات.

ارتفاع سقف هذا التصور جعله غير ممكن التحقق؛ لأنه لم يستحضر و اقع البحث التربوي لدى مختلف الفاعلين، كما أنه اعتقد أن الإداري قادر على قيادة قاطرته،وأن كفاياته التدبيرية قادرة على تمكينة من تشكيل الفريق التربوي الفعال. ومعنى ذلك أن شروط عدم التحقق كانت كامنة في عدم ربط مهمة البحث بأهله أولا، ثم التفكير في الضو ابط الفعلية التي تجعله قابلا للتحقق ثانيا، دون التفكير بمنطق إداري صرف.

إذا تركنا هذا المثال الوطني والرسمي، و انتقلنا إلى مناقشة واحدة من التجارب التي عملت على وضع قطار المختبرات الجهوية على سكتها، سنتبين معوقات الإنجاز وفق ما ذكرناه آنفا. نموذجنا المقصود سيكون تجربة المختبر الجهوي للبحث التربوي بالأكاديمية الجهوية للتربية والتكوين بالدار البيضاء في صورتها التنظيمية السابقة.فقد تمت هيكلة بنية البحث في هذه الأكاديمية محليا (من خلال مختبرات البحث الإقليمية) وجهويا (من خلال المختبر الجهوي للبحث التربوي)، وفرديا(من خلال الباحثين الذين لهم رغبة في الاشتغال بهذه الصفة). الهدف العام لهذا العمل حدد في الارتقاء بالبحث التربوي على المستوى الجهوي والمحلي بتأسيس بنية جهوية فعالة للبحث التدخلي والتطويري،مع التركيز في أهدافه الإجر ائية على تشكيل فرق بحث محلية و إقليمية تتدرج في تكوينها العلمي، ويتم تمكينها من تقنيات البحث التربوي المنهجية والتواصلية؛وتكوين فريق بحث جهوي متعدد الاختصاصات، مرن في تشكيلة أعضائه وفق القضايا التربوية المطروحة.

لقد سمح الإطار التنظيمي لهذا النموذج في البحث التربوي من استيعاب ظروف تزيل التصورات المحددة وطنيا؛إذ يبدو من خلال التحديدات المقدمة أن هناك وعيا بأهمية البحث الجهوي والإقليمي وقدرته على معالجة الإشكالات الفعلية التي تهم و اقع الممارسة التربوية وشروطها. غير أن أهم ما في المشروع تركيزه على نوعين من البحوث التربوية هما البحث التدخلي والتطويري، وإذا كان هذا التركيز استجابة لما حددته وثيقة تنظيم المختبرات الجهوية فإن قوته تتجلى في ربطه البحث بأهل الاختصاص من خلال الحديث عن فريق ينخرط فيه الباحثون و الفاعلون التربويون المهتمون الذين لهم

القدرة على إنجاز بحوث تربوية تقدم مقترح حلول عملية وفعالة لأسئلة و اقعية ، مع إمكان الاعتماد على طلبات العروض لإنجاز مشاريع بحوث مقترحة من الأكاديمية.

لقد بدا واضحا من خلال هذا التصور أن هناك محاولة لتجاوز إكراهات الممارسة ومعوقاتها، وبشكل أساس إخراج البحث من دائرة الادعاء إلى دائرة الإنجاز، مع ما يتطلبه ذلك من تحديد لنوعية المنخرطين فيه ، ونوع المنتج المنتظر منهم، وصيغ التفعيل التي بينت التقييمات التشخيصية عدم قدرة الأكاديمية على إنجازها بحكم طبيعة إمكاناتها اللوجستية ومساطرها الإدارية، لذلك تم التفكير في نوعية الشراكات المنتجة مثلما هو الحال مع مراكز البحث، والجامعات بهدف دعم قدرات أطر المختبر الجهوي، وفرق البحث الإقليمية والمحلية من خلال تنظيم تكوينات ذات صلة بالبحث التربوي؛وتشجيع أداء فرق البحث من خلال تأطيرها و مواكبة أعمالها؛وتنظيم ملتقيات وندوات علمية دورية حول إشكالية تربوية محددة؛وعقد شراكات تدبيرية لاختبار خلاصات بعض البحوث المنجزة داخل تراب الجهة.

أنتجت التجربة مجموعة وثائق مثلما هو الحال مع دليل الباحث(البحث التدخلي والتطويري)، ومشروع البحث التدخلي والحياة المدرسية:رهان تطوير التعلمات وترسيخ القيم، وميثاق الباحث. عملت الوثيقة الأولى على شرح مفاهيم البحث التربوي مع التركيز على البحث التدخلي باعتباره طريقة بحثية تقوم على التدخل من أجل تغيير الو اقع".و أنه "دراسة منظمة لتحسين الممارسات التربوية أو حل مشكلة"،وكونه لا يكتفي فقط بالوصف، و إنما يعمل، أيضا، على اقتراح حلول عملية لمشكلات تعترض الممارسة المهنية، وقد تتخذ هذه الحلول صيغا متعددة، كإنتاج خطوات أو إجراءات أو أدوات من شأنها تغيير الو اقع أو تعديله أو تطويره. كما حددت الوثيقة مجالات البحث التدخلي في علاقته بالحياة المدرسية وفق متغيرين اثنين هما:

المتغير المعرفي، والمتغير الجغرافي. فبالنسبة للمتغير الأول، تم اقتراح إنجاز بحوث تدخلية متنوعة تتغير بتغير الحقل المعرفي في علاقته بالحياة المدرسية من خلال أربعة أقطاب كبرى هي: قطب بحوث تدخلية في مجال حقل اللغات والعلوم الإنسانية والتواصل؛و قطب بحوث تدخلية في مجال العلوم الحقة؛وقطب البحوث التدخلية في مجال القيم والسلوكات المدنية؛وقطب البحوث التدخلية في مجال المقاربات المنهجية وطرق التدريس... غير أن هذه الأقطاب لا تشتغل بشكل مستقل ، بل إنها بنيات تتفاعل فيما بينها، وتستفيد من نتائج

بعضها، ويمكن لبعض البحوث أن تجمع بين قطبين مثلما هو الحال مع القطب الرابع الذي يمكن أن يحضر في المجالين الأول والثاني. أما المتغير الثاني، فيسمح بتصنيف البحوث حسب الفضاء الجغرافي: بحوث تدخلية ترتبط بالأنشطة الصفية؛ أي ما يجري داخل فضاء الفصل الدراسي، وأخرى تتصدى لظواهر ومشكلات تربوية لها صلة بالحياة المدرسية (أنشطة غير صفية). و لا يعني ذلك البتة أن ثمة حدودا فاصلة بين هذين المجالين الجغرافيين، بل إن البحث التدخلي يمكن أن نجني منه عظيم الفوائد إذا انصرف اهتمام الباحث إلى مجالات الحياة المدرسية سواء منها ماله صلة بتطوير التعلمات من زوايا معرفية عديدة (علوم ، لغات، سلوكات، طرق...). أو ماله صلة بالسلوكات والممارسات والعلاقات المتعددة التي يعرفها فضاء المؤسسة التعليمية أو محيطها.

هكذا كانت الوثيقة الثانية تفعيلا عمليا لما ورد في الأولى ، فتبني المحتبر الجهوي لمشروع محدد المعالم والأهداف والمراحل والمرجعيات جعله يتجاوز دائرة البنية الإدارية والتأطيرية والتوجيهية؛ إذ رغم قيامه بهذا المهام فإنه أصبح جزءا من البنية العملية للبحث التربوي، يساهم في الإنتاج، ولا يكتفي بالتقييم،. لذلك اختار الاشتغال، بموازاة الفرق الإقليمية والمحلية، على مشروع له صلة بالحياة المدرسية في علاقتها بتطوير التعلمات وترسيخ القيم؛ أي إنجاز بحوث تدخلية قادرة على تقديم مقترحات حلول للقضايا التي تم تسجيلها أو ملاحظتها في الوسط المدرسي بالجهة.أما الوثيقة الثالثة (ميثاق الباحث) فإنها تعاقد أخلاقي يحدد التزامات الباحثين وطبيعة العلاقة التي تربطهم ببعضهم، وبالمؤسسة الحاضنة(الأكاديمية الجهوية).

رغم قيمة العمل المقدم فإن المشروع لم يستمر، ولم يكتب له التفعيل العملي؛ مما يعيدنا إلى طرح الأسئلة المعلقة: أين يكمن المشكل؟ هل يعود الأمر إلى خفوت الإرادات الفردية أم يرجع إلى طبيعة البنية التنظيمية والإدارية؟ هل معوقاته بنيوية ومؤسسية؟ ما الذي يحول دون تحقيق التراكم الإيجابي واستثماره؟.....

لاشك أن العودة إلى الاختلالات التي سجلناها على التصور التنظيمي ستجعل الأمر واضحا، لكن ذلك لايعني أن الخلل منطلقات الخلل ترتبط بتصور المركز، ذلك أن أوجه القصور الكثيرة سجلت محليا و إقليميا وجهويا، فالرفص المبطن لمبدإ البحث في ذاته ساهم وسيساهم في عرقلة أي مشروع للبحث،مهما كان نبله، وقيمة المشتغلين فيه وعليه، وجدواه، وفعاليته، كما أن عدم الإلتزام الإداري سواء في صورته التحفيزية،أو في عدم احترامه للوقت المبرمج، وعدم تقديره لأبعاد المهام المنجزة، و انشغاله بقضايا التدبير اليومي، وضعف التواصل مع مختلف المنخرطين في البحث إقليميا ومحليا وفرديا، كلها عوامل قادت بالضرورة إلى إجهاض المشروع، و إيقاف مساره. لذلك ينبغي فك الارتباط بين البنيتين الإدارية والبحثية، بجعل الثانية ذات استقلال في الممارسة والقرار، وتمكينها من مستلزمات الاشتغال، وجعل التنسيق مع الأولى تنسيق تنظيم لا تنسيق تبعية.